مجلس الخدمة المدنية
ادارة الاعداد والتدريب
المعهد الوطني للادارة والانماء

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

التكامل الاقليمي في اوروبا
وفي العالم العربي

الندوة التي ينظمها المعهد الوطني للادارة والانماء
لموظفي الفئتين الاولى والثانية
بالتعاون مع المدرسة الوطنية للادارة في فرنسا

من ١٠ حتى ١٢ تموز ١٩٩٥

المحاضرون اللبنانيون

د٠ إيلي عساف	عميد كلية الاعلام والتوثيق
د٠ رزق الله فريفر	مستشار لدى مجلس شورى الدولة
د٠ كمال حمدان	خبير اقتصادي

المحاضرون الفرنسيـــون

ايمانويل كنستان	سكرتير في وزارة الخارجية ٠
ايف كرمونا	مفتش عام مالي ٠

برنامج الندوة

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الاثنين ١٠/٧/ ١٩٩٥

٩,٠٠ -٩,٢٠ : افتتاح الندوة : كلمة رئيس مجلس الخدمة المدنية ٠

المداخلة الاولى : ٩,٣٠- ١١,٠٠

الموضوع : العلاقات التجارية للإتحاد الاوروبي (مع دول حوض البحر المتوسط عامة وفيما بين الدول اعضاء الاتحاد)٠

المحاضر : ايف كرمونا

استراحة : ١١,٠٠-١١,٣٠

المداخلة الثانية : ١١,٣٠- ١٣,٠٠

الموضوع : العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب في حوض البحر الابيض المتوسط ٠

المحاضر : د٠ إيلي عساف

الثلاثاء في ١٩٩٥/٧/١١ :

المداخلة الاولى : ٩,٣٠- ١١,٠٠

الموضوع : المشاكل الاجتماعية : فقر ، استبعاد ، هامشية في حوض البحر الابيض المتوسط ٠

المحاضر : د ٠ كمال حمدان

استراحة : ١١,٠٠ - ١١,٣٠

مناقشـــــــة

من الساعة ١١,٣٠ حتى ١٣,٠٠

الاربعاء في ١٩٩٥/٧/١٢:

المداخلة الاولى : ٩,٣٠ - ١١,٠٠

الموضوع : السوق الموحدة : المسائل المتعلقة بالضريبة بصورة خاصة ٠

المحاضر : ايمانويل كنستان

استراحة : ١١,٠٠ - ١١,٣٠

المداخلة الثانية : ١١,٣٠ - ١٣,٠٠

الموضوع: المسائل المتعلقة بالضريبة على المؤسسات في حوض البحر الابيض المتوسط

المحاضر : د٠ رزق الله فريفر

مناقشة عامـــــة

من الساعة ١٣,٠٠ حتى ١٤,٠٠

المشتركـــون اللبنانيـــــــون

١-محمد المجذوب	عضو المجلس الدستورى
٢- جوزف شاوول	رئيس مجلس شورى الدولة
٣- السفير ظافر الحسن	امين عام وزارة الخارجية
٤- عصام حيدر	رئيس المجلس الاعلى للجمارك
٥- ادمون الاسطا	رئيس ادارة الاعداد والتدريب - مدير المعهد الوطني للادارة والانماء
٦-رياض سلوم	رئيس ادارة الموظفين
٧- سامي بركات	المفتش العام المالي
٨- السفير ميشال خورى	وزارة الخارجية (مديرية الشؤون السياسية)
٩- السفير رامز دمشقية	وزارة الخارجية (مديرية المراسم)
١٠- السفير جوزف عقل	وزارة الخارجية (مركز الاستشارات القانونية)
١١- السفير وليد نصر	وزارة الخارجية (مديرية المنظمات الدولية)
١٢- السفير فوزي فواز	وزارة الخارجية (مديرية الشؤون الاقتصادية)
١٣- حبيب ابو صقر	مدير عام المالية
١٤- محمد فواز	رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية
١٥- هيام ملاط	رئيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
١٦- محمد الامين	مدير عام الاقتصاد والتجارة
١٧- حليم فياض	محافظ الجنوب
١٨ خليل الهندى	محافظ الشمال
١٩- انطوان ريس	رئيس لجنة ادارة واستثمار مرفأ بيروت
٢٠- روبير كسبريان	مدير عام الاحصاء المركزي
٢١- جرجس غلمية	مفتش عام في التفتيش المركزي

٢٢- نقولا نصر	مدير عام النفط
٢٣- ميشال ايوب	مدير عام الصناعة
٢٤- عماد النوام	مدير عام النقل
٢٥- رياض عبد الله	مدير عام الطيران المدني
٢٦- ايلي عساف	عميد كلية الاعلام والتوثيق
٢٧- ابراهيم قبيسي	عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية
٢٨-بطرس لبكي	نائب رئيس مجلس الانماء والاعمار
٢٩- رزق الله فريفر	مستشار لدى مجلس شورى الدولة
٣٠- علي الشامي	استاذ في الجامعة اللبنانية
٣١- كمال حمدان	خبير اقتصادي
٣٢- مكرم صادر	امين عام جمعية المصارف
٣٣- محي الدين القيسي	استاذ في الجامعة اللبنانية
٣٤- حسن الحلبي	مدير الدروس في المعهد الوطني للادارة والانماء
٣٥- حسن غصن	مدير اقليم بيروت - ادارة الجمارك
٣٦- فريد عبود	مستشار في وزارة الخارجية
٣٧- سمير خورى	مستشار في وزارة الخارجية
٣٨- نزيه عاشور	مستشار في وزارة الخارجية
٣٩- خالد كيلاني	مستشار في وزارة الخارجية
٤٠-نبيل معماري	وزارة الخارجية(مركز الاستشارات القانونية)
٤١- سهام بواب	مدير الواردات في وزارة المالية
٤٢- عبد اللطيف قطيش	مدير الخزينة في وزارة المالية
٤٣- انطوان معوض	رئيس مصلحة في ادارة الجمارك

REPUBLIQUE LIBANAISE
Conseil de la Fonction Publique
Institut National d'Administration
et de Développement.
INAD

L'Intégration Régionale en Europe et dans le Monde Arabe.

Séminaire à l'intention des fonctionnaires Libanais
de la Première et Deuxième catégorie
en coopération avec l'Ecole Nationale d'Administration.
ENA

Du 10 au 12 Juillet 1995.

Conférenciers Libanais.

Dr. Elie ASSAF	Doyen de la faculté d'Information et de Documentation.
Dr. Rizkallah FREIFER	Conseiller auprès du conseil d'Etat.
Dr.Kamal HAMDAN	Expert Economique.

Conférenciers Français

Yves CARMONA	Secrétaire des Affaires Etrangères-Chargé des relations commerciales de l'Union Européenne.
Emmanuel CONSTANS	Inspecteur Général des Finances-Directeur des monnaies et médailles au Ministère de l'Economie et des Finances.

Programme du Séminaire.

Lundi 10 Juillet 1995:

Inauguration du séminaire.

9h00-9h20: Allocution du Président de la Fonction Publique.

1ère Intervention: 9h30-11h00.

Thème:Les relations commerciales de l'Union Européenne (en général, avec les pays méditerranéens, entre les pays membres de l'union).
Conférencier: Yves CARMONA

Pause Café 11h00-11h30.

2ème Intervention: 11h30-13h00.

Thème: Les Relations Commerciales Nord-Sud en Méditerranée.
Conférencier: Elie ASSAF.

Mardi 11 Juillet 1995:

1ère Intervention: 9h30-11h00.

Thème:Problèmes sociaux: Pauvreté, exclusion, marginalisation en Méditerranée.
Conférencier: Kamal HAMDAN.

Pause café: 11h00-11h30.

Débat de 11h30 à 13h00.

Mercredi 12 Juillet 1995:

1ère Intervention: 9h30-11h00.

Thème: Le marché unique, et en particulier les questions concernant la fiscalité.
Conférencier: Emmanuel CONSTANS.

Pause café: 11h00-11h30.

2ème Intervention: 11h30-13h00.

Thème: Problèmes des Fiscalités des Entreprises en Méditerranée.
Conférencier: Rizkallah FREIFER.

Débat général de 13h00- 14h00.

Les Participants.

1- Mohammed AL MAIZOUB	Membre du Conseil Constitutionnel.
2- Joseph CHAOUL	Président du Conseil d'Etat.
3- L'Ambassadeur Zafer AL HASSAN	Secrétaire Général du Ministère des Affaires Etrangères.
4- Issam HAIDAR	Président du Conseil Supérieur des Douanes.
5- Edmond ESTA	Chef du Département de Préparation et de Formation. Directeur de l'INAD.
6- Riad SALLOUM	Chef du Département des Fonctionnaires.
7- Sami BARAKAT	Inspecteur Général Financier.
8- L'Ambassadeur Michel KHOURY	Ministère des Affaires Etrangères- Direction des Affaires Politiques.
9- L'Ambassadeur Ramez DIMACHKIE	Ministère des Affaires Etrangères- Direction du Protocole.
10- L'Ambassadeur Joseph AKL	Ministère des Affaires Etrangères- Centre des consultations juridiques.
11- L'Ambassadeur Faouzi FAWAZ	Ministère des Affaires Etrangères- Direction des Affaires Economiques.
12- L'Ambassadeur Walid NASR	Ministère des Affaires Etrangères- Direction des Organisations Internationales.
13- Habib ABOU SAKR	Directeur Général du Ministère des Finances.
14- Mohammad FAWAZ	Président du Conseil d'Execution des Projets.
15- Hiam MALLAT	Président de la Caisse Nationale de Sécurité Sociale.
16- Mohammed AL AMIN	Directeur Général de l'Economie et du Commerce.
17- Halim FAYAD	Mouhafez du Sud.
18- Khalil AL HINDI	Mouhafez du Nord.
19- Antoine RAYESS	Président du Conseil de Gestion d'Exploitation du Port de Beyrouth.
20-Robert KASPARIAN	Directeur Général de la Statistique.
21- Gerges GHOLMIEH	Inspecteur Général-Inspection Centrale
22- Nicolas NASR	Directeur Général du Pétrole

23- Michel AYOUB	Directeur Général de l'Industrie.
24- Imad AL NAWAM	Directeur Général des Transports.
25- Riad ABDALLAH	Directeur Général de l'Aviation Civile.
26- Elie ASSAF	Doyen de la Faculté d'Information et de Documentation.
27- Ibrahim KOBEISSI	Doyen de la Faculté de Droit et des Sciences Politiques et Administratives.
28- Boutros LABAKI	Vice-Président du Conseil de Développement et de Reconstruction.
29-Rizkallah FREIFER	Conseiller auprès du Conseil d'Etat.
30- Ali CHAMI	Professeur à l'Université Libanaise.
31- Kamal HAMDAN	Expert Economique.
32- Makram SADER	Secrétaire Général de l'Association des Banques.
33- Mehi el Dinn EL KAISSI	Professeur à l'Université Libanaise.
34- Hassan HALABI	Directeur des Etudes- Institut National d'Administration et de Développement.
35-Hassan GHOSN	Directeur à la Direction Générale des Douanes.
36-Farid ABBOUD	Conseiller au Ministère des Affaires Etrangères.
37- Samir KHOURY	Conseiller au Ministère des Affaires Etrangères.
38- Nazih ACHOUR	Conseiller au Ministère des Affaires Etrangères.
39- Khaled KILANI	Conseiller au Ministère des Affaires Etrangères.
40- Nabil MAAMARI	Ministère des Affaires Etrangères - Centre des Consultations Juridiques.
41- Siham BAWAB	Directeur des Recettes - Ministère des Finances.
42-Abdellatif COTEICH	Directeur du Trésor - Ministère des Finances.
43- Antoine MOAWAD	Chef de Bureau-Direction des Douanes.

أيّها الإخوة المجتمعون في هذا اللقاء

أرحّب بكم في رحاب المعهد الوطني للإدارة والانماء ترحيباً حاراً في حين تنعقد الندوة التي ينظّمها هذا المعهد لموظفي الفئتين الأولى والثانية بالتعاون مع المدرسة الوطنية في فرنسا، ال ENA، في موضوع التكامل الاقليمي في اوروبا والعالم العربي.

لست خبيراً اقتصادياً لأتحدث في عمق موضوع التكامل، وربما تطمئنون انتم وأطمئن معكم حينما يكون المحاضرون امثال Yves CARMONA يتحدث عن العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع دول حوض البحر (الأبيض) المتوسط عامة وفيما بين الدول أعضاء الاتحاد، وأمثال الدكتور ايلي عشّاف يتحدث عن العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأمثال الدكتور كمال حمدان يتحدث عن المشاكل الاجتماعية: فقر، استبعاد، هامشية

في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأمثال السيد
Emmanuel CONSTANS و يتحدث في موضوع المسائل
المتعلقة بالضريبة بصورة خاصة، وأمثال الدكتور
رزق الله مزيفر يتحدث في موضوع المسائل المتعلقة
بالضريبة على المؤسسات في حوض البحر الأبيض المتوسط.
لكنّ ما يتوجب عليّ أن أتوقف عنده، والتي
اربعة
أضوى عليه هو أمور:
الأمر الأول: أنّ المعهد الوطني للإدارة والإنماء في لبنان بُعث
حيّاً من جديد ليحتضن في كنفه، وفي قاعة الديبلوماسيين
العرب بالذات، هذا اللقاء العلمي الغنيّ والمتسع
والمتشعّب في آن واحد، فكأنني بالمعهد الوطني
عاد بحيوية ونشاط ثابتة يمشي الهوينا على طريق عصره الذهبي الذي
عاشه في الستينات.
الأمر الثاني: أنّ لبنان بالذات من بين هذه الدول
المعنيّة باللقاء، أيّ دول أوروبا والعالم العربي،

يستضيف على ارضه تنظيم هذا اللقاء، وكأنّ اختيار

لبنان لهذا اللقاء العلمي قد تمّ عن سابق تصوّر وتصميم

اذ من غير لبنان، وليس في ذلك تحدٍ لأحد، يحتضن في

كنفه وعلى ارضه/ هذا التلاطم من المجموعة البشرية الموزعة على

سبعة عشر مذهباً لكلّ منها خصوصيتها واحوالها الشخصية

ومع ذلك شكلت عوزها مزيداً [illegible] المشترك من عاداتٍ

بين ابنائه في يقول تاريخ مردّاً على، لكنّه يستطيع قدرة

دخل في حدود (١٥) سنة من حرب لم تقم دائماً

ندرك

[illegible] على مثل هذا الشعور

[illegible] يقوى ذلك انه لما ابن ... في ابنائه

[illegible] ١٨٦٠ ... ١٩٧٥ ... عشر عاما

[illegible] ... الدول على الاطلاق [illegible]

مماثلة في اميركا ... في الاتحاد السوفياتي السابق

في فرنسا

في المانيا من خلال الوحدة الألمانية

في ايطاليا من خلال الوحدة الايطالية

وبوسنيا اليوم، في يوغوسلافيا و غيرها و غيرها كثير،

نفارق ان ما حدث عندنا لم يكن بفعل ايدينا، وانّ ما

حدث عندهم كان بفعل ايديهم، يبقى انّ هذا البلد

الذي قال عنه احد كبار رجال السياسة في الفاتيكان: "لو

لم يكن لبنان بتكوينه الديموقراطي موجوداً في العالم العربي

لكان يجب ان يوجد لكي يعطي الدليل على امكانية التعايش

المشترك بين ابنائه على تعدد أصولهم ".٢٢

الأمر الثالث إن لبنان، هذا البلد المتعدد الاجناس، هو الذي

يختزل امامكم اليوم عن حق، صورةً صادقة عن التكامل

ما بين العالم العربي من جهة، وما بين اوروبا من جهة

ثانية، وما بين اوروبا والعالم العربي من جهة ثالثة،

حيث يتواجد على ارضه [illegible] من ينتمون الى شتى ارجاء

الوطن العربي و معظم دول اوروبا، لهم ما للبنانيين،

من حقوق و عليهم ما عليهم من واجبات

الامر الرابع: ان اوروبا والعالم العربي عندما يُطرح موضوع التكامل الاقليمي على بساط البحث والمنافسة من خلال العلاقات التجارية مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وفيما بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، والعلاقات التجارية بين الشمال والجنوب، وكذلك المشاكل الاجتماعية من فقر واستبعاد وهامشية في حوض البحر الأبيض المتوسط، سوف موقودة تتناول المسائل المتعلقة بالعربية، واخيرا المسائل المتعلقة بالعربية على المؤسسات في حوض البحر الأبيض المتوسط، فمعنى ذلك أن ما يربط اوروبا بالعالم العربي وفي قلب هذا العالم العربي لبنان، بالذات، لا يتوفر بين أية منطقة واخرى، ذلك أن وجود التكامل بحد ذاته على الرغم من المشاكل المطروحة الآن (والمصاعب) التي بها كثيرا منا التكامل، يجعلنا نطمئن إلى مستقبل هذا التكامل ومستقبل المعنيين فيه ولبنان واحد منهم، ويجعل رواد لبنان في بلدنا هذا التكامل يطمئن إلى أمنه واستقراره ورفاهيته.

جميعاً: مسؤولين كباراً، ومحافظين، ومشاركين

شكراً لكم وأرحب بكم مرة أخرى، وأتمنى

لقائكم النجاح والتوفيق، ولعل هذا اللقاء

فرصة لقاءات من نوعه نستطيع في

هذا المجال عن قرب والسعة ما تشاورتم مع

أن ENA الذي تقدم منه منذ 50 سنة

يواصل الشكر والامتنان.

Séminaire du 10 Juillet 1995

Chers collègues, réunis dans ce séminaire,

Je vous souhaite la bienvenue dans l'enceinte de l'Institut National d'Administration et de Développement au Liban, où se tient ce séminaire organisé à l'intention des fonctionnaires Libanais de la Première et de la deuxième catégorie en collaboration avec l'Ecole Nationale d'administration en France "L'ENA"sur le thème de" l'intégration régionale en Europe et dans le monde Arabe".

Je ne suis pas expert en économie pour traiter en profondeur le sujet de l'intégration régionale . Il me sufit de citer les personnalités ici présentes, Messieurs:

-Yves CARMONA
-Emanuel CONSTANT
-Elie ASSAF
-Rizkallah FREIFER
-Kamal HAMDAN

Qui vont éloquemment aborder les thèmes relatifs à ce séminaire.

Permettez - moi, cependant , de signaler les quatres points suivants :

1 - L'Institut National d'Administration et de Développement au Liban est en train de renaitre pour acceuillir dans "cette salle des diplômates Arabes" , cette rencontre scientifique , riche et diversifiée, restituant par là même à l'institut le rôle éminant qui lui revenait dans les années 1960.

2 - Le choix du Liban , entre les pays préoccupés par la coopération, pays de l'EUROPE , et du monde Arabe, parait un choix symbolique. Comme prémédité par les Dieux.

De fait, qui mieux que le Liban, qui réunit en son sein une éloquente diversité de 17 communautés, jouissant chacune de son statut personnel, pourrait être appelé à traiter des problèmes et des préoccupations qu'exige l'intégration?

Notre pays , à travers tous les siècles, est un exemple unique à cet égard.

Quelqu'un pourrait me rétorquer, doutant de ces affirmations , vu que le Liban vient de sortir d'une guerre destructrice qui dura 15 ans.

Alors, je répondrai, qu'entre les années 1860 et 1975, nous avons eu 15 ans de guerre au Liban. Durant cette même période les plus grands pays ont connu des guerres comparables , en Amérique , en Allemagne , en Italie, en Union Soviètique, en Russie, en Yougoslavie et dans bien d'autres pays encore. A cette différence près, que ce qui s'est passé au Liban avait des causes externes alors, que ce qui s'est produit ailleurs était né de causes internes.

Il reste que ce pays dont, un des plus éminents hommes politique libanais a dit que " si le Liban n'existait pas dans ses composantes démographiques au sein du monde Arabe, il était impérieux de le créer pour prouver, une fois de plus, la possibilité de la coexistence des citoyens d'origines diverses.

3 - Le Liban , cette mosaique ethnique , reflète avec éloquence l'image authentique d'une possible intégration des pays du monde Arabe ente eux, ainsi qu'une intégration des pays de L'EUROPE entre eux, et pourquoi pas entre les pays D'EUROPE et ceux du monde Arabe réunis.

Sur le sol du Liban, nous avons des citoyens qui de par leur origine , appartiennent à des éthnies diverses, soit arabe, soit européenne, mais qui jouissent tous des mêmes droits et ont les mêmes devoirs nés de leur appartenance au Liban.

4 -L'Europe et le monde Arabe sont confrontés aux problèmes de l'intégration régionale, à travers les questions d'ordre commercial, économique, social et fiscal. Les problèmes de la pauvreté, de la marginalisation,de l'excusion sociale ne pourraient être mieux traités qu'au Liban.

Nous sommes sûrs que ces problèmes d'intégration seront abordés avec l'esprit et la science qu'ils exigent.

Le Liban, riche de quatre mille ans de civilisation , de la coopération de tous ses fils réunis dans un effort commun, et avec la participation de tous ceux qui croient dans les valeurs humaines au delà de toutes frontières, relève le défi de trouver les solutions les plus justifiées aux problèmes qui nous préoccupent.

Je vous souhaite à tous , Messieurs, la bienvenue dans cet institut. Je remercie l'Ecole Nationale d'Administration et tous ceux ici présents qui ont contribué à la réussite de ce séminaire et déclare l'ouverture des travaux de celui - ci.

Dr. Hassan CHALAK

UNIVERSITÉ LIBANAISE
FACULTÉ D'INFORMATION
& DE DOCUMENTATION

Le Doyen

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

l ' économie libanaise dans son environnement méditerranéen ,

Les alliances stratégiques -les partenariats

Aucun Etat, aucune économie , aucune entreprise ne peut plus se satisfaire de constater les énormes changements survenus dans l'environnement économique mondial durant les dernières années, chacun des Etats dans lequel nous vivons, chacune des entreprises qui y exploite une activité et chacun des dirigeants responsables de faire décoller l'économie ou de conserver les acquis et de développer l'avenir doit maintenant analyser les conséquences sociales, économiques, et politiques de ces changements et surtout inventer les moyens de faire face à ces nouvelles réalités.

Le plus efficace de ces moyens est l'alliance stratégique qui peut prendre plusieurs formes dont le partenariat et qui permet aux Etats (à nos Etats du bassin méditerranéen) et aux entreprises qui sont présentes d'accélérer leur développement par le partage des coûts et des risques en acquérant un savoir-faire technique et commercial déjà existant.

../2

- La mondialisation de l'économie .

1- LA MONDIALISATION DE L'ECONOMIE

Ce que tous les experts nous prédisaient est arrivé: l'activité économique s'est mondialisée et les marchés se sont globalisés autour de trois grands blocs que les économistes qualifient de triade.

- La Communauté économique européenne

Un de ces trois blocs est l'Europe de l'Ouest qui a maintenant terminé la mise en place de son marché unique de 340 millions de consommateurs au sein duquel les personnes les marchandises , les capitaux et les biens pourront circuler librement et qui tente de poser les jalons qui lui permettront peut-être de réaliser une politique monétaire et la création d'une Banque centrale et d'une monnaie unique et ultérieurement , une forme quelconque d'union ou d'alliance politique .

- Le Japon et le Sud - Est asiatique

Le Japon qui continue à développer sa puissance économique découlant entre autres d'une alliance stratégique globale entre l'Etat, l'entreprise et les citoyens ,a adopté des politiques facilitant les alliances entre entreprises complémentaires (les compagnies de commerce) en leur donnant ainsi les moyens d'acquérir et de développer le savoir-faire que les étrangers se sont faits un plaisir de leur consentir . Aujourd'hui,les industries de services demeurent sur le territoire national japonais alors que les activités de fabrication à forte consommation de main-d'œuvre sont exportées vers les Dragons et les tigres de l'Asie et surtout du Sud-Est asiatique en bénéficiant ainsi pour le moment des coûts de main-d'œuvre infiniment moins élevés que les leurs.

../3

Ces pays à leur tour se développeront et cesseront d'être de simples sources de main-d'œuvre peu dispendieuses pour devenir de nouveaux marchés à la fois pour les autres membres de leur bloc économique et pour le reste du monde. En divisant leurs alliances entre le Japon et la Chine, tout en se développant de l'intérieur, ils réussiront sûrement à conserver leur identité propre et les outils de leur propre développement social et économique.

- L'Amérique du Nord

L'Amérique du Nord qui demeure le plus important marché du monde a créé une zone de libre-échange qui éliminera toutes les barrières tarifaires entre le Canada et les USA avant l'an 2000 .

Le Mexique, un nouveau partenaire dont la structure sociale et économique est foncièrement différente de celle des membres actuels du traité de libre-échange a fait et continue à faire le nécessaire pour devenir partie de ce traité dénommé l'ALENA. Ni l'économie du Mexique , ni son savoir-faire ne lui permettent de se comparer à ses voisins du Nord. Nonobstant cette réalité, le Mexique a accepté de relever le défi et de se joindre à ses voisins du Nord et pour se faire, d'échanger une partie de sa politique nationaliste et protectionniste contre une politique de développement qui l'oblige à échanger le marché qu'elle représente contre des investissements industriels et du savoir-faire.

Et cette réalité sera totalement différente dans toutes les prochaines années lorsque la Chine aura commencé à engranger les avantages politiques de son futur statut de puissance économique mondiale et d'immense marché de consommation potentiel que les liens

../4

économiques entre les membres de la CE auront réussi à créer un véritable vouloir collectif , que les anciennes républiques de l'URSS auront créé un nouvel espace économique ou se seront jointes aux espaces existants ,que l'ALENA se sera étendue à l'Amérique du Sud (Mercosur),que les Dragons et les Tigres asiatiques se seront multipliés ,que de nouvelles alliances au Moyen-Orient se seront développées ,que l'écart se sera élargi entre les nations et les entreprises qui n'auront pas encore entamé le virage économique ou dont l'économie n'aura pas encore décollé , et celle qui l'auront fait .

2- LA MONDIALISATION DES MARCHES

Cette mondialisation de l'économie s'est accompagnée d'une mondialisation des marchés qui affecte la façon de faire à la fois des Etats et des entreprises qui se retrouvent ,souvent sans s'en rendre compte , dans une compétition à l'échelle planétaire plutôt que nationale et par voie de conséquence dans l'absolue nécessité de performer . En effet :

- la mondialisation des préférences et des besoins des consommateurs jointe à l'internationalisation des réseaux et des moyens de communication a pour effet de standardiser les goûts et les besoins des consommateurs, de créer une sous-culture mondiale qui s'abreuve à une même source et augmente les similarités entre les nations.

-l'accélération du processus de changement et d'amélioration exige de plus en plus de recherche à la fois fondamentale et appliquée que personne n'est en mesure de s'offrir par ses propres moyens et oblige les entreprises à se cantonner dans des réseaux de plus en plus étroits et spécialisés. Des projets conjoints ont essaimé dans les quatre coins du globe entre les concurrents d'hier ou entre les

entreprises et les centres de recherche universitaires ,gouvernementaux et privés aux fins de créer et de développer des produits et des procédés qui permettent à ces créneaux de subsister et éventuellement de s'élargir . Nos gouvernements devraient comprendre cette réalité et mettre sur pied des programmes visant à inciter et à faciliter la recherche et le développement , les regroupements des marchés extérieurs , l'importation de technologie et de savoir-faire et l'implantation d'entreprises étrangères sur le sol.

A cet égard , en fait ,le Conseil Européen d'Essen (déc.1994) a proposé l'établissement d'un partenariat euro-méditerranéen.

En quoi consiste ce partenariat?

Ce projet propose trois grands thèmes qui sont étroitement liés:

* l'appui à la transition économique.
* l'appui à un meilleur équilibre socio-économique.
* l'appui à l'intégration régionale .

I. L'appui à la transition économique devra se traduire par quatre domaines d'intervention:

* la réalisation d'une zone euro-méditerranéenne de libre-échange.
* la dynamisation du secteur privé dans les pays méditerranéens y compris la modernisation/restructuration du secteur industriel et la mise en place d'un système réglementaire adéquat .
* la dynamisation de l'investissement privé européen dans ces pays.
* la mise à niveau des infrastructures économiques et sociales.

../6

2. L'appui à un meilleur équilibre socio-économique

Les pays méditerranéens sont aujourd'hui confrontés-à des degrés divers-à de multiples défis qui dépassent de trés loin la sphère économique:problèmes liés à la pauvreté,aux inégalités sociales et économiques, à l'accroissement de la population,équilibre villes-monde rural,dégradation de l'environnement,trafic de stupéfiants, fragilité des stuctures démocratiques ,montée des extrémismes religieux et du terrorisme ,ressentiment et incompréhension culturelle avec l'Europe .

Le projet propose d'agir dans plusieurs directions:

* l'amélioration des services sociaux notamment en milieu urbain.
* le développement harmonieux et intégré du monde rural.
* le renforcement de la coopération dans le domaine de la pêche.
* la protection de l'environnement.
* l'engagement des sociétés civiles au service du développement.
* le développement intégré des ressources humaines notamment l'éducation et la formation professionnelle.
* le renforcement de la démocratie et du respect des droits de l'homme.
* le soutien aux échanges culturels.
* la coopération et l'assistance technique afin de réduire l'immigration clandestine,le trafic de drogue ainsi que le terrorisme et la criminalité internationale.

../7

3. L'appui à l'intégration régionale comprend un grand effort d'intégration entre les pays méditerranéns eux-mêmes ainsi que l'intensification des liens de coopération et de communication entre régions limitrophes de part et d'autre de la Méditerranée .

Qu'en est-il de la coopération Union Européenne - Liban?

L'Union et le Liban ont engagé le 6 mars 1995 des conversations exploratoires en vue de la renégociation de l' Accord 1977 dans le but d'une institutionalisation plus poussée de leurs relations.L'U.E et le Liban se sont entendus sur le projet "partenariat en Méditerranée" et vont participer sur un plan bilatéral et régional au développement de cet espace économique.

A cet égard il convient de signaler que pour l'année 1995 le Liban participe à 9 projets Med-Urbs (c'est le programme de coopération entre les villes d'Europe et celles des pays tiers Méditerranéens(P.T.M.)).

1.Projet GEMBEL sur la fiscalité locale et les nouvelles méthodes de collecte des taxes ,y compris les nouvelles technologies telles que l'informatisation ,la standardisation et l'administration financière.

2. Projet INTELLIGO II sur la méthodologie d'organisation ,l'analyse concrète du fonctionnement actuel des services ,l'identification des problèmes et des flux d'informations .

3. Projet DEMEDOR sur le renforcement et la stimulation des liens de coopération en matière de protection de l'environnement .

4. Projet MED-WATER II sur la gestion de l'eau et la rationalisation de son utilisation.

../8

5. Projet HABITAT ET SOLIDARITE INTERNATIONALE II sur la lutte contre les exclusions urbaines et sociales. Il a pour objet de permettre l'élaboration et l'application de méthodes d'action relevant du développement social urbain par: la mise en commun d'informations, la conduite de réflexions collectives et la réalisation de projets concrets de coopération entre les villes du réseau.

6. Projet MED TRAINING II qui a pour but d'initier une possible évaluation des sturctures administratives en vue d'une rationalisation des ressources ,et de mener une action de soutien temporaire qui permettra aux techniciens des municipalités PIM d'élaborer un plan de diffusion de leurs compétences au personnel de leur municipalité.

7. Projet LA MEMOIRE DES MAISONS II pour la préparation d'une étude sur les centres historiques .

8. Projet AIDE AUX HANDICAPES pour la création de structures d'aide municipale aux handicapés , malades et personnes âgées afin de déboucher sur un processus de développement social et servir de modèle pour des projets similaires dans d'autres villes .

9. Projet MED-REHAB II sur la prise en charge collective de la dégradation de certains quartiers (Europe ou PIM),le développement global intégré des quartiers (développement social urbain) et la mise en oeuvre d'une méthode globale en matière de réhabilitation,quelque soit le type de quartier.

En définitive, dans ce nouveau contexte de mondialisation de l'économie et des marchés ,nos entreprises en Méditerranée sont condamnés à s'engager dans la voie de la croissance et de la mondialisation, ou bien elles améliorent leur gestion,la qualité de leurs produits,

leurs techniques de production . L'efficacité de leurs moyens de distribution et consacrent les capitaux nécessaires à la recherche et au développement au sein de leur secteur d'activité ou bien elles disparaîtront ou deviendront la cible de leurs concurrents qui les élimineront du marché ou en feront des acteurs négligeables . Cette nécessité pour l'entreprise de développer de nouveaux marchés a d'ailleurs été rendue nécessaire par la nécessité de consacrer des montants infiniment plus importants à la recherche et au développement.

Ces alliances peuvent être de nature financière,industrielle ou commerciale et peuvent être de forme structurelle(acquisition d'une entreprise par une autre) ou bien contractuelle(association pour un objectif particulier)et de forme partenarielle. Quelle que soit leur nature ou leur forme ,les alliances peuvent intervenir aussi bien entre des entreprises de dimensions différentes ou entre des entreprises de dimensions similaires (puisque ce sera la nature de l'objectif conjoint du partenariat qui délimitera la capacité de chaque partenaire à dévouer les moyens nécessaires pour l'atteindre) et être soit verticale ou horizontale .

Pour conclure : comme le disait le professeur "Michel Porter" : "les entreprises et l'économie des nations se développent sous la pression ,les défis et les occasions ,et non sous un environnement docile ou avec l'aide extérieure qui élimine le besoin de s'améliorer .Le progrès découle du changement ,non de la stabiblité qui l'obstrue.

../10

"Toutes les entreprises et toutes les nations ont l'opportunité de prospérer bien que toutes ne le feront pas. Les entreprises détiennent elles-mêmes le pouvoir de déterminer leur capacité à long terme de compétitionner . La prospérité économique d'une nation n'est pas un jeu d'équilibre où le gain d'une nation se fait au détriment de l'autre... Les choix requis pour jeter les bases du succès économique, ou pour ne pas les jeter, seront ultimement entre les mains de chaque pays et de chaque entreprise. Toutefois, la stratégie d'une compagnie et la politique nationale d'un pays ne peuvent être établies par une simple réponse aux problèmes d'aujourd'hui, elles demandent une compréhension globale de la compétition ".

L'histoire montre que les entreprises comme les nations les plus performantes ont sombré dans la médiocrité parce qu'elles ont cessé de croire en leurs moyens ,de risquer , d'innover ,de croire en elles pour s'appuyer sur une illusion de la pérennité camouflant les réalités et détruisant l'entrepreneur ship..

Les moyens d'innover,de brûler les étapes, d'accéder au savoir-faire qu'on est incapable ou que l'on n'a pas les moyens de développer soi-même est l'alliance stratégique le plus souvent concrétisée par un partenariat . Cette intervention se veut un moyen d'en convaincre à la fois les dirigeants d'entreprises autour du bassin méditerranéen dont le développement est conditionnel à la compétitivité qui est elle-même conditionnelle à la possession de savoir-faire, et nos pays dont le développement social et culturel est conditionnel à la prospérité des entreprises qui y créent la richesse.